الدور الجديد للدولة في المجال الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية.

The new role of the state in the economic field in Algeria amidst current and future challenges.

قمرة النذير[1]*

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر،

nadir.guemra@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 2024/03/09 تاريخ القبول: 2024/04/29 تاريخ النشر: 2024/06/01

****

ملخص:

نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات، جعل من الدولة إعادة النظر في دورها الاقتصادي من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية في الاتجاه نحو النظام الرأسمالي واقتصاد السوق. وذلك للاعتبارات الاجتماعية والسياسية، خاصة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المبرم مع المؤسسات الدولية، وتبني سياسات تهدف إلى تضييق تدخل الدولة في المجال الاقتصادي من خلال اعطاء الحرية للقطاع الخاص وتحرير أسعار السلع والخدمات وتحرير التجارة الخارجية، إضافةً إلى وضع قانون المنافسة والتخلي عن الممارسات التي تعيق التنافس بين القطاع العام والخاص، وذلك لتقديم الأفضل اقتصاديًا واجتماعيًا مع ضرورة بقاء سلطة الدولة التنظيمية والرقابية والتوجيهية لتحقيق التنمية والتغلب على المصاعب ترضي كافة الفئات الاجتماعية، كما يجب على الدولة أن تتخذ عدة إجراءات وتدابير لإنجاح الإصلاحات ومواجهة التحديات بتكييف دورها مع التحولات.

الكلمات المفتاحية: دور الدولة، القطاع العام، القطاع الخاص، الاقتصاد العالمي، اقتصاد السوق

Abstract:

As a result of the difficult economic conditions that Algeria experienced during the 1990s, the state was compelled to reconsider its economic role. This led to the implementation of economic reform saimedattransitioning towards a capitalist system and amarket-basedeconomy.

These reforms were driven by social and political considerations, particularly after the implementation of the structural adjustment program agree dupon with international institutions. And adopting policies aimedatnarrowing the state's intervention in the economic sphere by granting freedom to the private sector, liberalizing prices of goods and services, freeing for eigntrade, in addition to enacting competition law, abandoning practices hinder ingcompetition between the public and privatesectors, all to provide the best economically and socially, while maintaining the state'sregulatory, supervisory, and guiding authority to achieve development and over comedifficultiessat is fying all social groups. The state must alsotakes ever almeasures and actions to ensure the success of the reforms and address challenges by adaptingitsrole to the transformations.

Key words: State'srole, Public sector, Privatesector, Global economy, Marketeconomy.

*المؤلف المراسل

قمرة النذير

مقدمة:

تاريخيا ظهر دور الدولة بعد انهيار النظام الإقطاعي في القرن الخامس عشر ومع ظهور المدرسة التجارية، ثم تطور هذا الدور بظهور المدرسة الاشتراكية، ثم المدرسة الكنزية وصولًا إلى المدرسة النقدية الحديثة باعتبارها أحدث المدارس الاقتصادية الرأسمالية و التي تكمن قوتها في قدرتها على تجديد نفسها وتكيُفها مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة وهو سبب قوتها واستمرارها حتى الآن؛ فدور الدولة ارتبط بالتغيرات الهيكلية للمجتمع وعبر مراحل تطور الأنظمة الاقتصادية المعاصرة فمن دولة حارسة إلى دولة مهيمنة على الاقتصاد إلى دولةٍ منظمة ومراقبة وموجة في الوقت الحالي.

فالدول الرأسمالية تتميز بالملكية الخاصة في حين تتميز الدول الاشتراكية بالملكية العامة التي تشرف عليها الدولة، هذا النوع الأخير لقي انتشارا واسعا بعد الحرب العالمية الثانية في كل الدول تطبيقًا للفكر الكينزي والفكر الاشتراكي الذين شاعا ونادىَا بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لبناء اقتصاداتها المدمرة، هذا التدخل لقي انتشارًا وترحابًا واسعين في كل دول العالم خاصة من فترة الخمسينيات حتي نهاية السبعينيات.

إلا أنه وبظهور الفكر الجديد للنقديين* مع منتصف السبعينيات ومع مطلع الثمانينيات من القرن الماضي أصبحت الصورة مختلفة حيث بدأ تراجع دور الدولة في الاقتصاد تحت تأثير السياسة الاقتصادية الجديدة المتمثلة في تشجيع القطاع الخاص للعب الدور المنوط به لتحقيق أهداف النمو وتحسين نوعية الخدمات بالإضافة إلى معدلات الربح وزيادة نسبة اليد العاملة.

ومع مطلع التسعينيات بدأ تأثير هذه السياسة الاقتصادية الجديدة على دول العالم الثالث من أجل تطبيق برامج اقتصادية تهدف إلى إقصاء دور الدولة من النشاط الاقتصادي وتقليص دورها الاجتماعي في وجود شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث عرفت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تبنها النهج الاشتراكي منذ الاستقلال، الا انه ونتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المبرم مع المؤسسات المالية الدولية سنة 1995 للانتقال الى اقتصاد السوق والدخول في الاقتصاد العالمي، جعل الدولة تعيد النظر في دورها الاقتصادي.

---

*أو ما يطلق عليهم(التقليديين الجدد) وعلى رأسهم: (Milton Friedman, Herbert Simon, Jean-Jacques Laffont, Robert Lucas)، الذين نادوا بضرورة تقليص دور الدولة وتحجيمه. ولقد اتفقوا على الدور الإيجابي، والمساهمة الفعالة للوحدات الفردية (القطاع الخاص) في عملية التنمية الاقتصادية. إن تطبيق هذا النظام، حسب رأيهم، سيؤدي إلى تحقيق التوازن بطريقة تلقائية بين الأفراد دون الحاجة إلى تدخل الدولة.

ولهذا ومما سبق يتضح ومن خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على السؤال الذي يمكن صياغته على النحو التالي:

إلى اي حدّ تأثر دور الدولة في الجزائر بالتحولات الاقتصادية العالمية المؤثرة؟ وما هي الأدوار المرتقبة للدولة لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية؟

للإجابة على ذلك ارتأينا تقسيم هذا العمل الى مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: نظرة عن تدخل الدولة في الاقتصاد خلال الفترة (1962-2000)

المبحث الثاني: الضوابط التي يجب أن تحكم دور الدولة عند تدخلها في النشاط

المبحث الثالث: الدور الجديد للدولة خلال الفترة الحالية (بداية من سنة 2000 إلى2023)

المبحث الرابع: ما يمكن للدولة ان تلعبه لمواجهة التحديات المستقبلية.

المبحث الأول

نظرة عن تدخل الدولة في المجال الاقتصادي خلال الفترة (1962-2000)

إن مسألة تنظيم الاقتصاد الوطني خضعت إلى عقلانية سياسية بحتة، سواء تعلق الأمر بقواعد وأساليب التسيير، أو بكيفيات تحديد الأهدافِ المتوخَّاةِ من هذه العملية لكونها تدخل ضمن سياسة التنمية الشاملة التي ترجع إلى الدولة وحدها مسؤولية الإشراف عليها، ومنه فإن الأساس الإيديولوجي لنموذج التنمية في الجزائر، جعل من الاختيار الاشتراكي وسيلة تراكمية لإدارة الاقتصاد الوطني، معلنًا بذلك رفض النمط الرأسمالي. من هنا فإن هذا المبحث يهدف إلى إلقاء نظرة شاملة على الاشكال الاولى لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي في الجزائر بعد الاستقلال إلى نهاية الثمانينيات، ثم كيف تراجع دورها بعد الاصلاحات الاقتصادية في فترة التسعينيات واعتمادها سياسة التعديل الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية.

المطلب الأول: الأشكال الأولى لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي

من خلال ميثاق طرابلس و الدستور المتفق عليه في 1963/09/10جعل من الاشتراكية السبيل الوحيد لرسم إستراتيجية الدولة في الجزائر، كان ذلك من أهم العوامل التي ساهمت في تدخل الدولة اقتصاديا، الذي يعتبر الشكل الاول لتدخل الدولة في الاقتصاد رفضا لنمط الاقتصاد الرأسمالي الذي كان سائدا في فترة الاستعمار1.

إن تدخل الدولة في الاقتصاد التدخل استند على عاملين رئيسيين:

1BOUYACOUB Ahmed, **La gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie** . (2ème volume), Oran : ISE, 1984. , P :20 – 21.

الفرع الأول: ظهور نظريات التنمية الاقتصادية

ظهرت نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، التي أكدت على تدخل الدولة لتلعب دور قياديا في عملية التنمية، وتزامن هذا مع انتشار الأفكار الماركسية التي نادت بضرورة هيمنة الدولة على جميع مناحي الحياة الاقتصادية، من أجل حل كل القضايا الاستثمارية والتنموية والتنظيمية والاجتماعية، وتوفير العدالة الاجتماعية1.

نجم عن ذلك أن تدخل الدولة في الاقتصاد أصبح في كثير في أنحاء العالم أولوية2، وظهر بعد ذلك توجهات تنادي بأن تقوم الحكومات بإنجاز بعض المرافق (المؤسسات الكبرى) التي قد لا يقدم القطاع الخاص عليها بسبب طبيعتها المرتفعة التكلفة، وهذا بعدما تطورت أنظمة المحاسبة الوطنية، وصاحب هذا بطبيعة الحال الحاجة بالتدريج إلى تدخل الدولة للإشراف، وعندما أخذت الحاجات الاجتماعية شكلا حادا زاد دور الدولة في تلبيتها، وبالتالي اضطرت الدولة إلى استحداث موارد جديدة لتغطية تكاليف هذه الحاجات وقد كان من بين هذه الموارد ضريبة الدخل التي أخذت توفر للخزينة حصة مهمة من إيراداتها"3.

الفرع الثاني: ارتفاع اسعار البترول

إن إحدى التطورات الأكثر أهمية في الجزائر، والتي أدت إلى تدخل الدولة في الاقتصاد بصورة كبيرة هو ظهور وارتفاع اسعار النفط الذي جاء متزامنا مع فترة زوال الاستعمار وبدء المساعي لتحقيق تنمية وطنية مستقلة، تم اختيار قطاع المحروقات كأساس أو قاعدة للقيام بصناعة مصنعة، بحيث تشكل المحروقات مورد وطني رئيسي، لتموين التنمية وميزان المدفوعات، وهذا لتحمل الدولة لبعض النفقات العمومية خاصة التجهيزات، وخلق مناصب الشغل لتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لمختلف فئات المجتمع 4.

وازداد قوة مع استمرار تزايد الموارد المالية لدى الدولة، في حين صارت الدولة هي المحدد الأكبر للنشاط الاقتصادي، والمحدد لهيكل الاقتصاد الوطني.

وفي أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات جاء التوسع الهائل في قطاع النفط بشكل أكبر مساهما في الزيادة الكبيرة التي تحققت في الاستثمارات، مما زاد من تدخل الدولة في الاقتصاد.5

1عبد الستار عبد الحميد سلمي، **حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**. القاهرة: دار النهضة العربية، 2005، ص 12.

2 فتحي أبو الفضل، عز الدين حسنين و محمد القفاص، **دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة. القاهرة**: مكتبة الأسرة والأعمال الفكرية، 2004، ص 55.

3 مركز دراسات الوحدة العربية المستقبل العربي. العدد : 137، سنة 7 / 1990، ص 102.

4MOHAMED NASSER THABET, **LE SECTEUR DES HYDROCARBURES ET LE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE DE L'ALGERIE**. ALGER : OPU1989, P :44.

5 يوسف عبد الله صايغ ، **اقتصاديات العالم العربي** . المؤسسة العربية للدراسات والنشر، .بيروت : سنة 1984، ص: 400

ويمكن القول بصفة عامة، أن التصاعد المطرد في عائدات النفط، زاد من قوة الدولة ونفوذها زيادة هائلة، عندما جعل تحت تصرفها مقادير هائلة من الموارد التمويلية، فأخذ القطاع العام يتوسع على نحو كبير على كل المستويات، وتبع ذلك زيادة في الخدمات الاجتماعية التي تتولاها الدولة، وعليه فإن حلول الحقبة النفطية قد خلق عددًا من الانحرافات أو الشذوذ في العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص.1

المطلب الثاني: اعادة النظر في دور الدولة

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق في الجزائر يعني إعادة النظر في دور الدولة الذي هو نتاج لمجموعة من الضغوط الاقتصادية الداخلية والخارجية والتي من الضروري الاستجابة لها ، فبتصاعد عائدات النفط في الفترة ما بين السبعينات وأواسط الثمانينيات زاد تدخل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، وزاد نفوذها زيادة هائلة عندما أصبح تحت تصرفها مقادير هائلة من الموارد التمويلية، من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية في المراحل التي مرت بها المؤسسة العمومية في الجزائر، ثم وفي مرحلة لاحقة عقب تخليها عن تدخلها في المجال الاقتصادي خاصة بعد الضائقة المالية مابين 1986وحتى 1995، ونتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ما بين (1995-1998) المفروض من قِبل المؤسسات المالية الدولية بعد تبنيها سياسة الخوصصة. ان اعادة النظر في دور الدولة تمثل فيما يلي:

الفرع الأول: وضع النصوص القانونية والتشريعات الجديدة

وذلك من خلال النصوص القانونية والتشريعات الجديدة المتمثلة في تحرير أسعار السلع والخدمات وتحرير التجارة الخارجية، إضافةً إلى وضع قانون المنافسة وتشجيع القطاع الخاص، خاصة بعد اعتماد دستور 1989 والتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي والدخول في اقتصاد السوق، لذا وجب على الدولة تهيئة المناخ والأرضية المناسبة لهذا التوجه الجديد، وخلق المنافسة بين القطاعين والتخلي عن الممارسات التي تعيق ذلك التنافس، كل هذا يدفع كل قطاع لتقديم الأفضل اقتصاديًا واجتماعيًا مع ضرورة بقاء سلطة الدولة التنظيمية والرقابية والتوجيهية لتحقيق التنمية.

الفرع الثاني: ضرورة التكامل والشراكة بين القطاعين العام والخاص

إعادة النظر في دور الدولة يعني إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين لدفع عجلة التنمية واعطاء الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية في جانبيها الاجتماعي والاقتصادي بعدما كانت الدولة مهيمنة على الاقتصاد. وذلك من خلال: 2

1MOHAMED MERBAH, **LES TRANSFORMATIONS ECONOMIQUES DE L'ALGERIE** .ALGERIE : ENAP, 1982, P : 72.

*** انظر مقدمة البحث

2 ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص**، الإطار النظري والتطبيقي العملي (ط 1) . دار الحامد للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن، 2012 ، ص .24

- التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، وفسح المجال أكثر للمبادرة الفردية حتى لا يضطر الأفراد لتحويل أموالهم إلى الخارج.

- التخفيف من الأعباء المالية التي تتحملها الخزينة العامة وتكريس مواردها المتاحة لتدعيم قطاعات اجتماعية واقتصادية أخرى كالبنى التحتية الأساسية والمنشآت الاقتصادية الأكثر أهمية.

وعليه، فإن وجود قطاع عام وقطاع خاص أمرٌ مهم، وحجم كل منهما تحدده الفلسفة التي تنتهجها الدولة للتغلب على المصاعب، فرغم الانتقادات التي وجِّهت للقطاع العام إلا أنه لعب دورًا كبيرًا وحقق نموًا اقتصاديًا ووفَّر بنية تحتية هائلة تعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد، ولهذا فإن دوره لا يمكن أن ينتهي ويجب أن يستمر لتلبية حاجيات المجتمع المتزايدة من حين لآخر، يقابله تطور مستمر للبنى التحتية وهي من مهام القطاع العام لتحقيق رغبات المجتمع؛ من جهةٍ أخرى يستطيع القطاع الخاص القيام ببعض المهام التي تضطلع بها الدولة ولكن تحت إشرافها، ولذا يجب إشراكه لِما يتوفر عليه من موارد بدلًا من استثمارها في الخارج، ويجب على الدولة تهيئة المناخ والأرضية المناسبين له، وخلق المنافسة بين القطاعين والتخلي عن الممارسات التي تعيق ذلك التنافس. كل هذا يدفع كل قطاع لتقديم الأفضل اقتصاديًا واجتماعيًا مع ضرورة بقاء سلطة الدولة التنظيمية والرقابية والتوجيهية لتحقيق التنمية.

خلاصة: ضرورة وجود كل من القطاعين العام والخاص، باعتبار أن هناك تكامل بينهما من أجل تحقيق الأهداف الكلية على أساس أن هناك دورٌ لكل من القطاعين، فهناك أراء تؤيد القطاع العام على أن هناك قضية الكلفة الاجتماعية مقابل الكلفة الاقتصادية، وكلها مبررات حقيقية وموضوعية توجب على الدولة أن تبقى مالكة، وتتدخل لإقامة المشروعات مستخدمة في ذلك إمكانياتها ومدخراتها آخذة بعين الاعتبار الكلفة الاجتماعية.

أما القطاع الخاص المنتج، فعليه ألا يهمل الجانب الاجتماعي مقارنة بالجانب الاقتصادي، لذا يجب أن يكون هناك تكامل بين القطاعين ويجب أن يكون كذلك تنافس بينهما من أجل امتصاص أكبر عدد ممكن من البطالة.

المبحث الثاني

الضوابط التي يجب أن تحكم دور الدولة في الجزائر عند تدخلها في النشاط الاقتصادي.

مع بداية الالفية الثالثة وبعد ارتفاع اسعار النفط استرجعت الدولة دورها الاقتصادي من جديد، لكن ليس بالحجم الذي كان عليه سابقًا، بل هناك حدٌّ أدنى من التدخل يجب أن تقوم به الدولة باستخدام العديد من السياسات تتماشى والتحولات الاقتصادية العالمية وفي إطار المنافسة الشديدة بين القطاع العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والت تحكمه مجموعة من الضوابط تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: كفاءة الدولة عند التدخل في المجال الاقتصادي

المقصود هنا الكفاءة الاقتصادية من حيث الاداء وذلك بتوظيف الموارد المادية البشرية المتاحة لزيادة الإنتاج والتوزيع، وذلك بوضع السياسات الجيدة وتدعيم المؤسسات سواء كانت عامة او خاصة القادرة على تحقيق النتائج (كالسياسية المالية والنقدية وسعر الصرف وسياسة التجارة الخارجية والعمالة والأسعار والاستثمار)، وتهيئ الحوافز، من خلال القوانين والتشريعات التي تنظم حقوق الملكية، كل هذا يؤدي الى خلق بيئة صحيحة للاقتصاد ويساهم في رفع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

المطلب الثاني: محاربة الفساد لتحقيق الاصلاحات

إن الفساد يؤثر على نتائج الإصلاحات الاقتصادية، وهو يتمثل في استعمال السلطة لتحقيق منافع خاصة على حساب المنفعة العامة من طرف مسئولي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويساهم فيه كذلك أشخاص القطاع الخاص محاولةً منهم الاستفادة من السلطات التابعة للدولة والمعنيين بالنشاط الاقتصادي بصورة غير شرعية عن طريق الرشاوى على كافة المستويات، خاصة للعاملين بالضرائب للتهرب من الضريبة والرشاوى المقدمة للقضاة والعاملين في المحاكم لتسهيل الأحكام بالبراءة للمختلسين للأملاك العمومية. ومن صور الفساد كذلك المحسوبية بتقديم الخدمات لبعض الأقارب أو الأصدقاء بدون وجه حق، إضافة إلى اختلاس الأموال العامة أو تهريبها إلى الخارج أو استغلال النفوذ وكل ذلك أدَّى إلى تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

تشير بعض الدراسات إلى وجود ارتباط عكسي بين مستوى الفساد وبين الاستثمار والنمو. فمع زيادة الفساد تقِل معدلات الاستثمار والنمو، وكلما انخفض مستوى الفساد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات الاستثمار والنمو1. ولمحاربة الفساد يجب على الدولة القيام بالإجراءات التالية2 استحداث هيئات رقابية، تخفيف القيود على التجارة الخارجية، الشفافية في أداء الخدمات العامة، الإصلاح الإداري الشامل، هذا بالإضافة الى تقوية الجانب الأخلاقي لدى العاملين في الدولة من خلال تدريس الأخلاقيات التي يجب أن يتحلى بها الفرد في كافة المراحل التعليمية، وبعقد الندوات المهنية لتقوية هذا الجانب.

المطلب الثالث: ضمان استقلالية القضاء

وهذا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وإقرار العدالة بين أفراد المجتمع، بفض المنازعات بين الشركات والمواطنين والحكومات. ويكون هذا عن طريق باستقلال القضاء عن أجهزة الحكومة وعدم تسيسه

---

1 عبد الستار عبد الحميد سلمي، **التكامل الإقليمي العربي وتطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل النظام العالمي الجديد.** جامعة المنصورة كلية التجارة مصر، 2002، ص: 9-10.

2 البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "**الدولة في عالم متغير**". تقرير عن التنمية في العالم لسنة 1997. الولايات المتحدة: 1997، ص. ص. 108، 118.

والذي يحول دون القيام بمهامه، بالإضافة إلى تنفيذ أحكام القضاء بتوفير الوسائل اللازمة من قبل السلطات الردعية سواء البشرية أو المادية. بالإضافة إلى كفاءة القضاة في إصدار الأحكام ودون تأخر لاجتناب المساعي والمؤثرات الخارجية. واستقلالية القضاء على النحو الذي ذكرنا يضمنها الفصل بين السلطات وعدم تدخل سلطة في مهام السلطة الأخرى. وهنا نذكر أن قوة الدولة اقتصاديًا ومنافستها بقية الدول تكمن في قوة جهازها القضائي، وهذا حال الدول المتقدمة.

ملاحظة: يعتبر هذا الموضوع من الموضوعات التي يجب إثراؤها في الندوات العلمية وذلك لانعكاساته على التنمية الشاملة وعلى المجتمع وهو سبب تأخر وتقدم الدول.

المطلب الرابع: الرقابة الشعبية على تدخل الدولة

وذلك باشراك المجتمع المدني الهادف من خلال الشكاوَى المقدمة الى أعلى مستويات في الدولة لضمان شفافية المسؤولين عند قيامهم بأعمالهم وبمساعدة وسائل الإعلام المختلفة.

نود هنا، أن نؤكد على نقطة هامة وهي أن تخلّي الدولة عن دورها كمنتج في ظل اقتصاد السوق، لا يعني تدخل الدولة عن دورها الاقتصادي كسلطة لضمان تحقيق أعلى مستويات الرفاهية للمجتمع، إضافةً إلى وظائفها المتعلقة بتوفير الخدمات العامة، والبنية السياسية أو وضع إطار النشاط الاقتصادي أو توفير إطار قانوني ونظام قضائي عادل وفعال، أو في وضع السياسات الاقتصادية العامة (النقدية، المالية، التجارية، الصناعية).

وهكذا تلعب الدولة دورًا رئيسيًا في ضمان نجاح السوق في أداء دورها حيث تضع الشروط المناسبة للأداء، ثُم تراقب تنفيذها، ثُم تعيدها إلى نصابها إذا اكتشفت انحرافًا يخرج السوق عن دورها، ومن الطبيعي أن يزداد دور الدولة في هذه المجالات ويتعمق مع قيام نظام السوق. ذلك أن انشغال الدولة بالإنتاج (في ظل القطاع العام) أدى في كثيرٍ من الأحيان إلى تدهور وتدني مستوى أداء لدورها الرئيس باعتبارها سلطة ذات سيادة، فتراجعت هيبة الدولة وفاعليتها كسلطة، إضافةً إلى انخفاض كفاءة أداء الخدمات العامة، وتدهور مستوى السياسات العامة وفي نفس الوقت لم تستطع السوق أداء دورها بكفاءة. ولذلك فإن تخلي الدولة عن دورها الإنتاجي (في ظل نظام السوق) هو استعادة لدورها الرئيس والذي لا بديل عنه باعتبارها سلطة تفرض بالسياسات والقوانين والردع والخدمات العامة ما لا يمكن أن يوفره غيرها، كما أنه يعني إعادة لدور السوق في الاقتصاد الوطني تحت رقابة وإشراف الدولة.

وأخيرًا فإن التحول إلى نظام السوق يتضمن، بالضرورة، تغيرًا في طبيعة السلطة الاقتصادية السياسية ودورها، فلم تعد الدولة المنتج الوحيد وإنما سمحت بالتعددية في المجال الاقتصادي، وللتحول إلى نظام السوق مضمون مهم في النظام السياسي الذي ينبغي أن ينتقل من فكرة تركز السلطات في يد الدولة إلى توزيع هذه السلطات وإقامة نوع من التوازن والمقابلة بينها... وهكذا يمكن القول بأنه وإن لم يكن التلازم

بين الديمقراطية ونظام السوق ضروريًا وحتميًا فإن الديمقراطية مع ذلك أقرب إلى طبيعة نظام السوق. فالسوق كما يرى د. حازم الببلاوي1 لا تزدهر إلا في ظل شفافية ومصداقية ومسؤولية، وهذه الأمور لا تتوافر عادةً إلَّا في ظل الديمقراطية ودولة القانون.

المبحث الثالث

الدور الجديد للدولة في الجزائر وتفعيله خلال الفترة (2000 الى2023)

لكل إصلاح اقتصادي لأي دولة، تتغير المفاهيم والأنظمة القانونية والاقتصادية وحتى الاجتماعية عما كانت عليه من قبل، فالجزائر التي اعتمدت النظام المركزي منذ الاستقلال حيث كانت الدولة تقوم بتوزيع الموارد على الأنشطة الاقتصادية، وتقوم بمراقبتها بمنح إعانات لتدعيم الأسعار في مجال المواد الاستهلاكية والخدمات الاجتماعية وتدعيم للمؤسسات العمومية العاجزة للاستمرارية على حساب ميزانية الدولة، ومن خلال الضرائب التي تتحصل عليها من رقم الأعمال والأجور، إلا أنه منذ منتصف الثمانينيات ونتيجة الازمة المالية أثرت على مختلف القطاعات بدأت الدولة تتخلى عن هذا الدور تدريجيا كما شرحنا سابقا.

إلا انه وبدخول الجزائر في اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي سنة 1995 ومن خلال اعادة جدولة ديونها، دخلت مرحلة جديدة مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، تسود المبادرات الفردية والمنافسة بين الوحدات الفردية، وحيث تنسحب الدولة المتدخلة لصالح آليات اقتصاد السوق، وتؤول المبادرة إلى السوق فيما يخص آليات الأسعار والاستعمال الأمثل للموارد. إلا ان الانسحاب هنا ليس انسحاب كاملا، بل إعادة تحديد لصلاحيات الدولة تتماشى والتحولات العالمية، كي يكون تدخلها أثناء النشاط الاقتصادي أكثر عقلانية وتنظيما وأكثر وضوحًا خاصة بعد سنة 2000 اين تحررت الدولة الجزائرية من الارتباطات مع المؤسسات المالية الدولية وتسديد ديونها وهذا بعد ارتفاع اسعار البترول خلال هذه الفترة؛ هذا الدور الجديد بعيدا كما كانت عليه سابقا وذلك يوضع القوانين والتشريعات من بينها الامر 01-04 المؤرخ في 20اوت2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية والاقتصادية وتسييرها وخوصصتها لتنظيم الحركة الاقتصادية في وجود لاعبين جدد لفرض احترام القوانين حمايةً للمصالح العليا للبلاد ولتحقيق التطور والتقدم يجب تفعيل وتنشيط دور الدولة، وقبل ذلك

المطلب الاول: الدور الجديد للدولة في ظل اقتصاد السوق

يجب التطرق لأدوار الدولة اليوم في ظل اقتصاد السوق في أربعة أدوار هي 2:

الفرع الأول :الدولة المنظمة (Etat régulateur)

1 حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**.. دار الشروق، القاهرة، ،1999 ص. ص. 48-50.

2KHACHAIM. " **LE ROLE DE L'ETAT DANS LE PROCESSUS DE PRIVATISATION**" L'économie, N° 12, 1994, P 11.

تتدخل الدولة كقوة عمومية وهذا لتوفر أفضل شروط التسيير لتطوير الاقتصاد الوطني، والحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية فتعيد النظر في قائمة أولوياتها بالشكل الذي يضع القطاع العام على قدم المساواة مع باقي المتعاملين الاقتصاديين ولاسيما القطاع الخاص، فإعادة الهيكلة في معناها الواسع ليست برنامجًا خاصًّا بالشركات العمومية بل تشمل النظام الاقتصادي، ولهذا السبب على الدولة أن تقدم دعمها بشكل غير امتيازي لأن ذلك ضروري لإنعاش الاقتصاد شموليا1. فمهمة الدولة في ظل نظام اقتصاد السوق هي التكفل بتوفير وضمان كل الشروط الضرورية لحسن سير وانسجام تطور الاقتصاد الوطني بالحرص على تمكين العمل الطبيعي لآليات السوق.

الفرع الثاني: الدولة الحامية (Etat protecteur)

تقوم بحماية المستهلك بالحرص على أن يتماشى العرض مع الطلب، و لا تراقب إنتاج السلع والخدمات إلا إذا لم يتم توفيرها. وفي حالة غياب أو عجز قدرات المتعالمين الآخرين على الوفاء بهذه المهمة فإنه بإمكان الدولة التكفل بها

الفرع الثالث: الدولة المنتجة (Etat producteur)

وهذا لا يعني أن تحتكر الدولة الإنتاج حيث تبقى فقط محافظة مؤقتا على توفير متطلبات المجتمع من أجل ضمان استمرار عرض السلع والخدمات التي تنتجها2، إلى حين التمكن من تحويلها للمنتجين الخواص وطنيين أو أجانب، حيث تنسحب بصفة منظمة تدريجيا، أما خارج هذا الإطار فتعمل على ضمان الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي هي شرط أساسي في اقتصاد السوق، على أن تخضع المؤسسات العمومية إلى نفس القوانين التي يخضع لها القطاع الخاص.

الفرع الرابع: الدولة المنشطة (Etat animateur)

بما أن الدولة هي التي تقوم بعملية الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، فلا بد عليها توفير كل شروط نجاح هذا الانتقال، وهذا بأقل التكاليف الاجتماعية والاقتصادية وتدخلها هنا يكون كموجه وكمنشط لإنعاش النمو. حيث تقوم بتكييف القدرات بالشكل الذي يمكنها من تقديم المزايا والضمانات التي يبحث عنها المستثمر الخاص محليا كان أو أجنبيا.

1Intervention de M. Mourad BENAGHENHOU. Ministre de la restriction industrielle et de la participation. C.N.E.S. Assemblée générale. 2éme session. Du 24 au 27/09/1994.

2Synthèse du document "redressement de l’économie nationale et politique de restructuration industrielle" cadre et principes généraux. Ministère de la restructuration industrielle et de la participation. Octobre 1994.

المطلب الثاني: تفعيل دور الدولة

في هذه الظروف فإن موقف السلطة السياسية إزاء المسار يبدو أساسيا للغاية، فكتحليل أولي، نجد أن الدولة وضعت نفسها في موضع متباين يتمثل في ضرورة تقليص سلطتها التدخلية في الاقتصاد، بنقل مؤسسات عمومية إلى القطاع الخاص، وهذا راجع لأهمية الاعتبارات الاجتماعية والسياسية، وهنا يكمن دور الدولة في تكييف دورها مع تلك الاعتبارات بما يخدم نجاح الاصلاحات الاق من جهة ويرضي كافة الفئات الاجتماعية والطبقات السياسية من جهة أخرى بالعمل على تحقيق التنمية المستهدفة من وراء هذه العملية. ومن أهم الأسس التي تحدد ذلك الدور تتمثل فيما يلي:

الفرع الاول: الاسس المعتمدة لتحديد دور الدولة

ومن أهم الأسس التي تحدد ذلك الدور تتمثل فيما يلي:

- إرساء قواعد كل من القانون و البناء المؤسّس.
- المحافظة على بيئة الأعمال الملائمة للتحرر.
- زيادة حجم الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية و البنية التحتية.
- حماية الفئات المتضررة (ذات الدخل المحدود) من آثار الإصلاحات.
- حماية البيئة.

وتتضمن هذه الأسس أن التحول إلى اقتصاد السوق يتطلب ثلاثة إصلاحات رئيسية على الدولة القيام بها و هي:

- تحرير ال أسعار في الأسواق المختلفة من الرقابة ومن التدخل الحكومي مع ضرورة تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويعني ذلك تحرير الاقتصاد Libéralisation للاقتصاد الوطني و تحقيق اللامركزية Décentralisataion.
- توضيح حقوق الملكية، و تقوية المؤسسات السوقية مع زيادة الحزم و الإشراف الحكومي.
- المحافظة على الخدمات الاجتماعية، و شبكة الضمان الاجتماعي من خلال مواجهة مشاكل الفقر المتوقع و دعم برامج الصحة و التعليم و مساعدة العمال للتكيف مع ظروف السوق الجديدة، و مواجهة التحديات الأخرى كالعولمة و المنافسة الدولية.

ملاحظة: إعطاء الأولوية لهذه الأسس الاجتماعية و القانونية، سينعكس على النشطة الاقتصادية التي ستجد بيئة أكثر ملائمة للتنمية و الاستقرار الاقتصادي و العدالة الاجتماعية مما يجعلها تنمية متواصلة.

الفرع الثاني: ضمان نجاح السوق من قبل الدولة

تلعب الدولة دورًا رئيسيًا في ضمان نجاح السوق في أداء دورها حيث تضع الشروط المناسبة للأداء، ثُم تراقب تنفيذها، ثُم تعيدها إلى نصابها إذا اكتشفت انحرافًا يخرج السوق عن دورها، ومن الطبيعي أن

يزداد دور الدولة في هذه المجالات ويتعمق مع قيام نظام السوق. ذلك أن انشغال الدولة بالإنتاج (في ظل القطاع العام) أدى في كثيرٍ من الأحيان إلى تدهور وتدني مستوى أداء لدورها الرئيس باعتبارها سلطة ذات سيادة، فتراجعت هيبة الدولة وفاعليتها كسلطة، إضافةً إلى انخفاض كفاءة أداء الخدمات العامة، وتدهور مستوى السياسات العامة وفي نفس الوقت لم تستطع السوق أداء دورها بكفاءة. ولذلك فإن تخلي الدولة عن دورها الإنتاجي (في ظل نظام السوق) هو استعادة لدورها الرئيس والذي لا بديل عنه باعتبارها سلطة تفرض بالسياسات والقوانين والردع والخدمات العامة ما لا يمكن أن يوفره غيرها، كما أنه يعني إعادة لدور السوق في الاقتصاد الوطني تحت رقابة وإشراف الدولة.

وأخيرًا فإن التحول إلى نظام السوق يتضمن، بالضرورة، تغيرًا في طبيعة السلطة الاقتصادية السياسية ودورها، فلم تعد الدولة المنتج الوحيد وإنما سمحت بالتعددية في المجال الاقتصادي، وللتحول إلى نظام السوق مضمون مهم في النظام السياسي الذي ينبغي أن ينتقل من فكرة تركز السلطات في يد الدولة إلى توزيع هذه السلطات وإقامة نوع من التوازن والمقابلة بينها... وهكذا يمكن القول بأنه وإن لم يكن التلازم بين الديمقراطية ونظام السوق ضروريًا وحتميًا فإن الديمقراطية مع ذلك أقرب إلى طبيعة نظام السوق. فالسوق كما يرى د. حازم الببلاوي[1] لا تزدهر إلا في ظل شفافية ومصداقية ومسؤولية، وهذه الأمور لا تتوافر عادةً إلَّا في ظل الديمقراطية ودولة القانون.

المبحث الرابع

ما يمكن للدولة ان تلعبه لمواجهة التحديات المستقبلية

يجب على الدولة مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية تحيين دورها من حين لأخر لوجهة التحديات، في وجود مؤهلات مادية وبشريه تزخر بها الدولة حفاظا على مكتسبات الاجيال الحالية واللاحقة لذا وجب عليها:

المطلب الأول: استمرارية انتهاج سياسة الدعم لكل من القطاع العام والخاص

نُؤكد هنا على أهمية وجود الدولة ودورها لمواجهة التحديات، وذلك بمتابعة التطور الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق استمرارها في المحافظة على القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة بدور كبير في التنمية، ونعني هنا تنافسية المؤسسات المعنية للاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي، وهذا من أجل حفظ التوازنات داخل الدولة.

ذلك أن التحديات المطروحة في هذا المجال، خاصة بعد توقيع اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية مع الاتحاد الأوربي وانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، سيجعل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عمومًا والمؤسسات الخاصة، في مواجهة إشكالية البقاء والاستمرار قبل التفكير في غزو الأسواق الجديدة. إن هذا

[1] حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**. مرجع سابق، ص. ص. 48-50.

التحدي يتبلور أكثر فأكثر حينما يتعلق الأمر بتلك الترتيبات والإجراءات المباغتة والارتجالية في كثير من الأحيان التي تستهدف بنية المؤسسة العمومية الاقتصادية بضغوطات دولية وتحت مسميات الإصلاح والتأهيل. ولذا يجب عل الدولة القيام بـ:

الفرع الأول: إصلاح القطاع العام وتطويره لاستمراره في ظل التحولات الاقتصادية

في القطاع العام توجد إيجابيات كما توجد سلبيات، والجدل حول هذا القطاع الذي لم ينشأ من فراغ ولم يتوقف ولن يتوقف، لأنه قطاع كانت وراء قيامه أسباب معينة واعتبارات تنموية محددة، وهذه الأسباب لم تفقد بعد وجهاتها، وما زالت تتمتع بنفس الأهمية والحجية، لذا يمكن تحسين عمل المشروع العام دون إهمال للأهداف المجتمعية وذلك من خلال جعله أكثر استقلالية إداريًا والقيام بدراسات دقيقة ومخططة للمشاريع مسبقًا، وإنشاء البنى الارتكازية اللازمة، وكذا وضع نظام حوافز الانسبة للعمال، أو نقل مسؤولية إدارتها إليه عن طريق (عقود الإيجار، وعقود التسيير).

بالإضافة الى الاصلاح، العمل على تطويره وتنميته حتى يتماشى مع سياسات الحكومات المستقبلية لأجل إشباع الحاجيات الأساسية والملحة للمواطنين، وخاصة من حيث تأمين الخدمات العامة، ومعالجة التشوهات التي قد تصيب الاقتصاد الوطني كشرطٍ ضروري لتحقيق عملية الإعمار والإنماء والنهوض.

الفرع الثاني: استمرارية دعم الدولة للقطاع الخاص المنتج وتشجيعه

يجب على الدولة الابقاء على سياسة الدعم الحكومي لكثير من الأنشطة في مختلف القطاعات الزراعية والتجارية والصناعية التي يقوم بها القطاع الخاص1

الفرع الثالث: ضرورة التكامل والشراكة بين القطاعين العام والخاص

الشراكة تعني بأنها "اتفاق وفق عقد بين القطاع الخاص والقطاع العام تحدد فيه الأهداف وشكل ونسب المساهمة بينهما لتمويل الاستثمار المتفق عليه والتجهيزات وإدارتها وصيانتها طوال مدة العقد"،2

كما تعرف بانها "مشروعات الأعمال التي يشارك فيها أو يمتلكها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين أو متعاملين اقتصاديين بصفة دائمة .ولا تقتصر هذه الشراكة فقط على المشاركة في رأس المال، بل تتعدى إلى المشاركة في التسيير والإدارة، والمساهمة في الإنتاج والتوزيع سواء للمؤسسة المعنية بالشراكة أو المؤسسات الأخرى3"

---

1 عادل محمود الرشيد، "**إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفاهيم-النموذج- التطبيقات** ".منشورات المنظمة العربية للتنمية، 2006،ص 14.

2 تقرير وزارة الصناعة وترقية الاستثمار حول حصيلة عملية الخوصصة لعام2007،موقعwww.mipi.dz

3 ليث عبدالله القهيوي، مرجع سابق، ص24.

نفهم من هذين التعريفين اعادة توزيع الأدوار بين القطاعين لدفع عجلة التعاون، وفسح المجال أكثر للمبادرة الفردية حتى لا يضطر الأفراد لتحويل أموالهم إلى الخارج التنمية. وذلك بهدف التخفيف من الأعباء المالية التي تتحملها الخزينة العامة وتكريس مواردها المتاحة لتدعيم قطاعات اجتماعية واقتصادية أخرى كالبنى التحتية الأساسية والمنشآت الاقتصادية الأكثر أهمية.

ملاحظة: ويبقى مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص مرتبط بعدة أبعاد اقتصادية واجتماعية وقانونية وإدارية وتنظيمية وتعاونية.

المطلب الثاني: مؤهلات الدولة في مواجهة التحديات المستقبلية

الاقتصاد الجزائري يحتوي على طاقات متنوعة ينبغي الاستثمار فيها موارد بشرية، محروقات، فلاحة متنوعة في وجود مناخ متميز، قطاع صناعي، وقطاع سياحي، وكذلك:

-موقع جغرافي استراتيجي يجعلها على مقربة من أسواق معتبرة وهي أسواق أوربا، أسواق الدول العربية، كما تعتبر بوابة لإفريقيا يساعد على جلب الاستثمار.

- مساحة واسعة، حيث تُرتب الجزائر في المرتبة التاسعة عالميا والأولى إفريقيًا، تتوفر على ثروات طبيعية، إضافة الى سوق داخلية واسعة تتمثل في أكثر من 47 مليون مستهلك

-القطاع الصناعي: وجود قدرات صناعية مهمة تحتاج إلى تأهيل تكنولوجي أكبر . إن معدل الاستثمار العمومي المرتفع في السبعينيات رغم النقائص أدى بالجزائر للتمتع بقاعدة صناعية سواء في الصناعة الثقيلة (الحديد، الكهرباء، الإلكترونيات...) أو الصناعة الخفيفة (الكيمياء، مواد البناء، النسيج...) وهذا يساعدها على بعث سريع للنمو باستثمارات جديدة محلية كانت أو أجنبية.

-السياحة: رغم الإيرادات الضخمة التي يمكن الحصول عليها، وتعتبر من المداخيل الرئيسي للدول، إلا أنه منذ الاستقلال إلى يومنا هذا كادت السياحة أن تكون منعدمة، ولم تستغل بعد عدا المناطق الصحراوية.

ملاحظة: هذه المؤهلات تجعل الدولة في وضع مريح لمواجهة اي تحدي مستقبلا إذا تم استغلالها بحكمة وذكاء يخلق عدة مشاريع متنوعة لجلب المستثمر الأجنبي المباشر والمحلي، ولاستقطاب اهتمامات دول وإقامة اتفاقيات لتحقيق مشاريع اقتصادية كبرى في منطقة البحر المتوسط. كالمشروع الأورو-متوسطي، اتحاد المغرب العربي، الاتحاد الإفريقي وهي مشاريع جهوية تهدف إلى تحقيق تدعيمٍ متبادَل بين الدول لِتنمية اقتصادها.

وأخيرًا، فإن الاستغلال الأمثل لهذه الموارد واستثمارها وإجادة توظيفها وتطويرها بصفة مستمرة عن طريق إتباع الآليات والاستراتيجيات الحديثة المتطورة التي من شأنها دعم الكفاية الاقتصادية والقدرة الإنتاجية، وتحقيق أقصى عائد من الإنتاج، هو الذي من شأنه دعم القوة الاقتصادية للدولة لمواجهة

تحديات العولمة. ويجعلها بموجب هذه القوة تحافظ على سيادتها من خلال عدم الخضوع للإملاءات والضغوط السياسية والدبلوماسية.

المطلب الثالث: التدابير الاخرى الواجب على الدولة القيام بها

يجب على الدولة أن تتخذ عدة إجراءات وتدابير لإنجاح الإصلاحات في الجزائر ومواجهة التحديات بتكييف دورها مع التحولات الاقتصادية العالمية.

- الاستمرارية في الإصلاح السياسي كمصدر وأساس الإصلاح الاقتصادي، الديمقراطية والتداول على السلطة مفاتيح حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، إذ لا حل لأزمة اقتصادية بدون حل سياسي، وان الصراعات السياسية تعيق الإصلاح الاقتصادي، ولتفادي هذا يجب البدء بموضوع الحريات وضرورة الإجماع على القرار السياسي لتأثيره على تطبيق ونجاح القرار الاقتصادي، عن طريق تفعيل دور البرلمان لمحاربة الفساد.

- تحقيق الوفاق السياسي واشراك المنظمات الاجتماعية كالمجتمع المدني الهادف، لها علاقة بالنمو، لذا يلعب الوفاق دورا كبيرا في نجاح عملية الإصلاح الاقتصادي.

- تعزيز عامل الثقة وهي عامل رئيسي يزيد من متانة العلاقة خاصة بين الدولة والمجتمع، وبين المجتمع والاحزاب لتحقيق التنمية مما يزيد من ولاء المجتمع للدولة وحب الوطن، والمشاركة في العملية الانتخابية، لذا يجب زرع الثقة لنجاح أي عملية إصلاح، والتي تغذيها الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر وكيفية تحقيق العدالة الاجتماعية.

- كذلك تخفيض القيود المتعلقة بالرسوم الجمركية من شانه تدعيم الاقتصاد، للمواد المستوردة التي لها علاقة بالصناعة، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية وفتح المنافسة أمام المستثمرين الأجانب، لذا يجب إعادة النظر فيها باعتبارها شرط اساسي للاندماج في الاتجاه الاقتصادي الإقليمي والعالمي.

أخيرا يرى "جونستون" Johnston[1] على الدولة القيام بمهمات حيوية في تحقيق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وذلك من خلال:

- الدخول في المفاوضات الدولية (كالمفاوضات التي تتعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية) واقامة شراكة بينها وبين الدول والشركات الاقتصادية العالمية.

- وضع أسس التنمية التكنولوجية والعلمية من حيث تمويل هذه الأنشطة واختيار المجالات التي تكون أكثر ملائَمة للدولة.

[1] Donald James Johnston (Secrétaire général du Club de Paris), Streamlining the administration an International challenge. www.oecd.org/search97.

- التخطيط الاستراتيجي وصناعات القرارات السياسية والاقتصادية، وخصوصًا ما يتعلق منها بالإشراف والمراقبة على الأداء في بورصة الأوراق المالية، والسياسات المالية والنقدية ووضع أسس الانضباط و الإدارة.

- مكافحة الجرائم الدولية كالمخدرات وغسيل الأموال وهو ما يتطلب تعاونًا وتنسيقًا بين الدول باعتبارها آفات تؤثر على المجتمع والاقتصاد معًا.

نود هنا، أن نؤكد على نقطة هامة وهي أن تخلّي الدولة عن دورها كمنتج لا يعني تدخل الدولة عن دورها الاقتصادي كسلطة لضمان تحقيق أعلى مستويات الرفاهية لأبنائها، إضافةً إلى وظائفها المتعلقة بتوفير الخدمات العامة، والبنية السياسية أو وضع إطار النشاط الاقتصادي أو توفير إطار قانوني ونظام قضائي عادل وفعال، أو في وضع السياسات الاقتصادية العامة (النقدية، المالية، التجارية، الصناعية).

خلاصة: لكي يكون للدولة دور ايجابي يجب تهيئة الظروف لذلك، مع مراعاة الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وعلى الدولة أن تتخذ موقفًا لا يتنافى مع قيمه ومعتقداته في محاولة تكييفهما مع أفكار المجتمعات المتقدمة.

خاتمة:

إن دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي في الجزائر، هو نتيجة حتمية للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يشهدها العالم من حين الآخر ، أثّرت على السياسة العامة للدولة، ففي مرحلة سابقة وفي ظل تبنيها النظام الاشتراكي زاد من قوة تدخل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، وزاد نفوذها عندما أصبح تحت تصرفها مقادير هائلة من الموارد التمويلية، وتبع ذلك زيادة هائلة في الخدمات الاجتماعية، وفي توفير الوسائل الترفيهية التي تتولاها الدولة؛ لكن في مرحلة لاحقة وكنتيجة حتمية للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها العالم بعد التسعينيات، أثرت على السياسة العامة للدولة، فتولدت بذلك نظرة جديدة أدت إلى التفكير الجدي في إحداث القطيعة مع النمط الاشتراكي واختيار نمط اقتصادي جديد يتماشى مع تلك التحولات، خاصة بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المفروض من قِبل المؤسسات المالية الدولية خلال منتصف التسعينيات من القرن السابق، وبعد تبنيها اقتصاد السوق، اين بدأ ترجع دور الدولة في المجال الاقتصادي من خلال تهيئة المناخ والأرضية المناسبين له، وخلق جو من المنافسة بين القطاعين وكذلك التخلي عن الممارسات التي تعيق ذلك التنافس لتحقيق التنمية.

إلا أن الدولة في الوقت الحالي ولمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية ولموجهة الرهانات بحاجة لأدوار أخرى تتعدى الجانب الاقتصادي والاجتماعي التي يجب عليها التدخل فيه لتنظيمه من خلال وضع القوانين والتشريعات، وترك السوق يضبط نفسه بنفسه وفق قانون العرض والطلب، وخلق جوّ من المنافسة تلبية لمتطلبات المجتمع المتزايدة والا منتهية والمتجددة من حين لآخر، هذا بالإضافة الى قيامها بالأدوار الأخرى

والاكثر اهمية وعلى المستوى الخارجي من خلال زيادة نفوذها كقوة اقتصادية حفاضا على سيادتها من جهة، والمساهمة وتوظيف هذه القوة لزيادة نفوذها لحل النزاعات الدولية والاقليمية من جهة اخرى وهذه هي الاستراتيجية الجديدة المتبعة في الوقت الحالي من قبل الدولة حيث بدأ يظهر هذا النفوذ على الساحة الاقليمية والدولية.

تعتبر قوة الدولة أحد أهم الدعائم والركائز التي تنبني عليها العلاقات الدولية، لأنها هي المحرك الأساسي للدور الذي تقوم به الدولة في السياسة الخارجية وفي إطار علاقاتها مع غيرها بالدول الأخرى من حيث الفاعلية والتأثير، فكلما ازدادت قوة الدولة ازدادت عادةً تبعاً لذلك فاعليتها وقوة تأثيرها على الساحة الدولية، وتمكنت من تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

النتائج

- الدور الجديد للدولة في النشاط الاقتصادي يعني التغيير في تلك الأدوار من المالكة إلى الموجِّهة، إلى المراقبة والمشرفة، وكل هذا يقتضي توفير أدوات الرقابة اللازمة لضمان نجاحها التام، من خلال إصدار القوانين التي تحول دون سيادةِ مبدأ الاحتكار، على النحو الذي يحقق المصلحة العامة، وخلق جوٍّ من المنافسة الخلاقة لزيادة الكفاءة الاقتصادية.

- دور الدولة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي يتوسع كلما توسعت الحركة الاقتصادية وكَبر المجتمع وزيادة مطالب المجتمع التي تتزايد من حين لأخر، هو تدخل طردي كلما يكبر المجتمع.

- تدخل الدولة في المجال الاقتصادي يعني وجود الدولة بأجهزتها القانونية والسياسية والأمنية، بحيث يكون دورها تنظيميًا رقابيًا، توجيهيًا وتصحيحيًا من خلال السياسات الاقتصادية التي ترسمها وبالتالي فإن تدخل الدولة لا يعني بالضرورة وجود قطاع عام بل عن طريق السياسات المالية والنقدية في تنظيم وتعديل مسار وسلوكيات القطاع الخاص.

- وجود الدولة مهمٌّ جدًّا ولا يمكن الاستغناء عنها لحماية البلاد والأفراد من العدوان والتلاعب ورسم الأهداف البعيدة وتنسيق الجهود للوصول إلى الأهداف الكلية، وان عادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومحاولة تقليصه ما هو إلا محاولة تسهيل عملية تدويل الاقتصاد الذي تسعى إليه الشركات متعددة الجنسيات، وجعل العالم بيئة اقتصادية واحدة.

- إن توسع وتقلص دور الدولة في المجال الاقتصادي في الجزائر مرتبط بشدة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، فكلما كانت هناك عائدات كبيرة من إيرادات النفط زاد دور الدولة توسعًا في المجال الاقتصادي، وهو ما عرفته فترة ما بعد الاستقلال وحتى منتصف الثمانينيات، ومرة أخرى بدايةً من مطلع الألفية الحالية. والعكس حدث في فترة الأزمة أي خلال النصف الثاني من الثمانينيات وحتى نهاية التسعينيات إذ تراجع دور الدولة كثيرًا من جراء تدني أسعار النفط طوال الفترة المذكورة.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية

البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "**الدولة في عالم متغير**". تقرير عن التنمية في العالم لسنة 1997. الولايات المتحدة: 1997.

حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**. دار الشروق، ، القاهرة، 1999.

عادل محمود الرشيد، **'إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفاهيم-النموذج-التطبيقات'**. منشورات المنظمة العربية للتنمية،2006.

عبد الستار عبد الحميد سلمي، **التكامل الإقليمي العربي وتطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل النظام العالمي الجديد**. جامعة المنصورة، كلية التجارة، مصر،2002.

عبد الستار عبد الحميد سلمي، **حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**. القاهرة: دار النهضة العربية، 2005.

فتحي أبو الفضل، عز الدين حسنين ومحمد القفاص، **دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة**. القاهرة: مكتبة الأسرة والأعمال الفكرية، 2004.

ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص، الإطار النظري والتطبيقي العملي** (ط1). دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012 .

مركز دراسات الوحدة العربية المستقبل العربي. العدد: 137، سنة 7 / 1990.

يوسف عبد الله الصباغ، **اقتصاديات العالم العربي**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، سنة 1984.

تقرير وزارة الصناعة وترقية الاستثمار حول حصيلة عملية الخوصصةلعام2007، موقع**www.mipi.dz**

قائمة المصادر والمراجع باللغات الاجنبية

Bouyacoub Ahmed, La Gestion De L’entreprise Industrielle Publique En Algérie . (2ème Volume), Oran : Ise, 1984.

Donald James Johnston (Secrétaire général du Club de Paris), Streamlining the administration an International challenge. www.oecd.org/search97.

Intervention De M. Mourad Benaghenhou. Ministre De La Restriction Industrielle Et De La Participation. C.N.E.S. Assemblée Générale. 2éme Session. Du 24 Au 27/09/1994.

Khachai M. “ Le Role De L’etat Dans Le Processus De Privatisation” L’économie, N° 12, 1994.

Mohamed Merbah, Les Transformations Economiques De L'algerie .Algerie : Enap, 1982 .

Mohamed Nasser Thabet, Le Secteur Des Hydrocarbures Et Le Developpement Economique De L'algerie. Alger : Opu1989.

Synthèse Du Document" Redressement De L’économie Nationale Et Politique De Restructuration Industrielle" Cadre Et Principes Généraux. Ministère De La Restructuration Industrielle Et De La Participation. Octobre 1994.